مسائلُ وهِمَ في تزعيمها ابن هشام الأنصاري (ت 761هـ) على النحويين

The issues of illusion to Ibn hisham AI- Ansari(H 761T) on grammarian

م. م مهدي خزعل مغير
مديرية تربية ديالى

Asst. Inst: Mahdi Kh. Mugheer
General directorate of Diyala of Education

ملخص البحث

يُبيِّنُ هذا البحث مسائلَ وَهِمَ ابنُ هشام في تزعيمها للنحويين ؛ إذ عزا ابنُ هشام – في أثناء عرضه للمسائل النحوية – آراءً نحوية لعدد من النحوين مُزعِّما إياهم فيها , وبعد الرجوع إلى المظان الرئيسة التي تخص أولئك النحويين وجدنا أنَّ ابن هشام قد وَهِمَ في تلك التزعيمات , فضلاً عن ذلك بيان مصطلحي الوهم , والزعم في دائرتي اللغة والاصطلاح , ولعل النتيجة الأبرز في هذا البحث أنَّه عمل على تحقيق تلك المسائل بالرجوع إلى مصادرها الأصيلة , مع بيان أوهام ابن هشام في عزوه لتلك المسائل .

العدد 55

20محرم 1440هـ

30 أيلول 2018م

المُقدَّمة

بسم الله الرحمن الرحيم , وبه أستعين والصلاة والسلام على خاتم النبيين والمرسلين سيدنا محمد , وعلى آله وصحبه أجمعين .

أمّا بعدُ؛ فهذا البحثُ الموسومُ بـ (مسائلُ وهِمَ في تزعيمها ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)على النحويين) يُعنى بإظهار جانبٍ تحقيقي من لدن الباحث لآراءٍ نحويةٍ ذكرها ابنُ هشام في أثناء شروحاته النحوية , ولم استقصِ جميع المسائل التي وَهِمَ ابن هشام في تزعيمها ؛ لأنها كثيرة في مصنفاته , بل اخترتُ بعضَ المسائل التي خصَّها ابنُ هشام بالتزعيم وهو واهمٌ فيها ؛ علمًا أنَّ المسائل أكثر مما كتبت في هذا البحث , وكنتُ أرصدُ تلك الآراء المنسوبة للنحويين ؛ إذ بينتُ أنَّ تلك الآراء التي ذكرها ابن هشام مزعِّما النحويين من خلالها ما هي إلاّ محض وهمٍ صدر من لدن ابن هشام ؛ وهذا ما أثبته في أثناء هذا البحث ؛ ذلك أن القارئ سيجد ما قلته في أثناء قراءته لهذا البحث , وأنَّ عملي في هذا البحث هو الرجوع إلى كتب النحويين – الذين صدرت بحقهم الأوهام من لدن ابن هشام– للتأكد من صحَّةِ الآراء المنسوبة إليهم , وقد تألف البحث من توطئةٍ قدمتُ فيها تعريفًا لغويًا واصطلاحيًا لمصطلحي (الزعم) و (الوهم) , وأردفتُها بستِ مسائلَ نحويةٍ رتبتها هجائيًا مذيلًا إياه بخاتمةٍ وهوامشَ وثبت للمصادر والمراجع .

توطئة

الوهم لغةً : ((الوَهْمُ من خَطَراتِ القلب والجمع أَوْهامٌ وللقلب وَهْمٌ [...] ويقال وَهِمْتُ في كذا وكذا أي غلِطْتُ [...] وَوَهِمَ بكسر الهاء غَلِط وسَها))[1].

الوهم اصطلاحا : لم نحفل في كتب النحو العربي ودراساتها قديما بتعريف اصطلاحي شامل وواضح لمصطلح الوهم , فقد التفت إليه المحدثون[2] , وعرَّفوه بأنه : ((نوع من التخيل العقلي لأمور غير موجودة يبني عليها الإنسان تصرّفا معيّنا , فإن صحَّ توهمه انتهى إلى تبيين ومعرفة , وإذا لم يصح انتهى إلى الغلط والسهو))[3].

العدد 55

20محرم 1440هـ

30 أيلول 2018م

الزَّعم لغةً : الزَّعم مصدر الفعل الثلاثي (زَعَمَ) ، وهذا اللفظ من ألفاظ المشترك اللفظي ، لوروده بدلالات متنوعة في معناه اللغوي , إذ تناولته المعجمات اللغوية باشتقاقاته المختلفة بمعانٍ عدة منها : القول بشقيه الباطل وهو الغالب , والمحقق , والاعتقاد , والظن ، والشك , والكذب , والضمان ، والكفالة , والوَعد ، والذكر , والطمع , وغيرها [4] , والفيصل في تحديد معناه اللغوي هي القرائن اللغوية[5] .

الزَّعم اصطلاحًا : لمصطلح الزعم بشكل عام تعريفات عدة تشاطرها المفسرون وأصحاب المعجمات الاصطلاحية والنحويون[6], وما دمنا – الآن– نخوض في غمار المسائل النحوية فلا بدَّ من تعريفه نحويًا , وأحسن ما قيل في حده هو: ((قولٌ يقترن به اعتقاد ومذهب ، وقد يصحُّ ذلك وقد لا يصحُّ))[7] , وهذا يعني أنَّ مصطلح الزعم في اصطلاح النحويين لا يخرج عن معنيين هما القول المُتَيقن من صحته , أو القول الخاطئ , ولكن لا يمكن استنباط معنى هذا المصطلح وإظهار دلالته إلاّ من سياق الكلام ، أو موقف النحويين تجاه المسائل النحوية ؛ لأنَّ السياق وموقف النحويين هو الفيصل في تحديد المعنى المراد[8].

– أقسام الفعل :

تعد هذه المسألة من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين , فلا تخلو أغلب كتب النحو من هذه المسألة منذ القدم إلى يومنا هذا , ومفادها أنَّ الفعل عند البصريين ينقسم إلى ماض ومضارع وأمر , إذ جعلوا فعل الأمر قسما برأسه , فالقسمة عندهم –إذن– ثلاثية (ماض , ومضارع , وأمر) , وهذا عليه جمهور النحاة[9] ، والفعل عند الكوفيين قسمان (ماضٍ ، ومضارع) ، إذ ذهبوا إلى أنَّ أصل فعل الأمر مضارع مجزوم بلام الأمر، فأصل الفعل (قُمْ) لتقمْ ، فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة (التاء) خوفًا من التباسه بالمضارع وقفًا ، ثم جيء بهمزة الوصل توصلًا للنطق بالساكن[10] . و أضاف الفراء (ت207هـ) قسمًا آخر أطلق عليه (الفعل الدائم) وهو اسم الفاعل[11] .

أما ابن هشام الأنصاري فله رأيان في هذه المسألة أحدهما : وافق فيه البصريين وجمهور النحاة في كتابه (شرح اللمحة البدرية) , وردَّ به مذهب الكوفيين في أثناء تزعيمه إياهم بالتخطئةِ قائلا : ((ينقسم الفعل باعتبارات مختلفة إلى أقسام متعددة . فينقسم بحسب أمثلته إلى ثلاثة : ماضٍ ، وأمرٍ، ومضارع ، وهذا هو الصحيح ، وزعم

العدد 55
20محرم 1440هـ
30 أيلول 2018م

الكوفيون أنَّه نوعان ، ماضٍ ومضارع ، خاصةً وأنَّ الأمر مضارع دخلت عليه (لام الأمر) فجزمته ثم حُذِفَتْ وتبعتها حروف المضارعة))[12] .

والآخر : يناصر فيه ابن هشام مذهب الكوفيين في كتابه (مغني اللبيب) في أثناء تزعيمه إياهم لقولهم الصواب بقوله : ((وزعم الكوفيون وأبو الحسن أنَّ لام الطلب حُذفت حذفًا مستمرًا في نحو : قم وأقعد ، وأنَّ الأصلَ لِتَقُمْ ولِتَقْعُدْ، فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة ، وبقولهم أقول ؛ لأنَّ الأمر معنى ؛ فحقه أن يؤدَّى بالحرفِ ، ولأنَّه أخو النهي ، ولم يُدَلَّ عليه إلا بالحرف ، ولأنَّ الفعل إنَّما وُضِعَ لتقييد الحدث بالزمان المحصَّل، وكونه أمرًا ، أو خبرًا خارجٌ عن مقصوده ، ولأنَّهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله :

لتقم أنت يا بنَ خير قريــشٍ فلتقضي حوائج المسلمينا[13]

وكقراءة جماعة : چگ گچ[14] . وفي الحديث : ((لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكم))[15] ، [...]))[16] .

فتزعيم ابن هشام في نصه هذا إلى الكوفيين ، لم يكن تخطئةً لهم ، على العكس من تزعيمه إليهم في (شرح اللمحة البدرية) ، بل تزعيمه إلى الكوفيين في نصه الأخير بمعنى القول الصواب ، لأنَّه وافقهم فيما ذهبوا إليه فيه ، وأمَّا ما عزاه إلى الأخفش(ت215ه) في نصه الثاني ، فلم أعثر عليه في كتابه (معاني القرآن) ، بل وجدت الأخفش يذكر عكس ذلك ، إذ يقول : ((وقال بعضهم : (فَلِتَفْرَحُوا) ؛ وهي لغة للعرب رديئةٌ ؛ لأنَّ هذه (اللام) إنَّما تَدْخُلُ في الموضع الذي لا يُقْدَرُ فيه على (افْعَلْ) يقولون :(لِيَقُلْ زيدٌ) ؛ لأنَّك لا تَقْدِرُ على (افْعَلْ) ، ولا تدْخُلُ (اللام) إذا كَلَّمْتَ الرجل فقلت : (قُلْ) ولم تَحْتَجْ إلى (اللام)))[17] .

وخلاصة ما مرَّ أنَّ تزعيم ابن هشام في كتابه (شرح اللمحة البدرية) بمعنى القول الخاطئ ولكنْ تزعيمه في كتابه (مغني اللبيب) بمعنى القول الصواب ، وهو بهذا يوافق مذهب الكوفيين ؛ لأن تأليفه لكتاب (مغني اللبيب) جاء بعد كتابه (شرح اللمحة البدرية), وأما ما عزاه إلى الاخفش فهو وهم منه؛ لما بينته آنفا، وربما يكون هذا الرأي للأخفش حقا ولم يذكره في كتابة ونُقِلَ عنه في مصنفات أخر .

- إعمال (أنْ) المخففة :

تعد (أنْ) المخففة من الحروف الثلاثية الوضع لا الثنائية ، إذ خففت من (أنَّ) الناسخة الداخلة على الجملة الاسمية بخلاف (أنْ) المصدرية الداخلة على الفعل ، فإنَّها ثنائية الوضع[18] ، و(أنْ) المخففة هذه مختلف في إعمالها وإهمالها على مذاهب ثلاثة[19], وهي كالآتي :

أحدها : أنَّها تعمل في المضمر والظاهر كحالها وهي ثقيلةٌ ، نحو : يعجبني أنْ زيدًا قائمٌ ، ويعجبني أنْ زيدٌ قائمٌ ، وتقديره : يعجبني أنَّه زيدٌ قائم ، وقرأ نافع[20] تخفيف النون في قوله تعالى : ((وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضَبَ اللهِ عَلَيْهَا))[21] , وقال بهذا المذهب : ابن عصفور(ت 669هـ)[22] ، وطائفةٌ من المغاربة[23] .

الثاني : أنَّها تعمل جوازًا في مضمرٍ لا ظاهرٍ، وعليه سيبويه(ت180هـ)[24] ، وجمهور النحويين[25] . غير أنَّ بعضهم خصَّه في ضمير الشأن ، كابن الحاجب(ت646هـ)[26]، وابن عصفور في المقرّب[27]، وابن عقيل(ت769هـ)[28] .

الثالث : أنَّها لا تعمل في مضمر ، ولا في ظاهرٍ وهي حرفٌ مصدريٌ مهملٌ كسائر الأحرف المصدرية ، وأجاز هذا المذهب سيبويه[29] ، وعزي أيضا إلى الكوفيين[30] .

أما ابنُ هشام فقد وافق جمهورَ النحويين فيما ذهبوا إليه من إعمال (أنْ) في المضمر ، إلاّ أنَّه لم يزعِم مَنْ خالفه من أصحاب المذهب الأول, وإنَّما اكتفى في تزعيم مذهب الكوفيين كما عزي إليهم في عدم إعمالهم (أنْ) من دون أنْ يستثني منهم (الفرّاءَ) بعد قول جرير :

زعم الفرزدق أنْ سيقتل مربعًا أبشر بطول سلامةٍ يا مربعُ[31]

قائلًا : ((وأنْ هذه ثلاثية الوضع ، وهي مصدرية أيضًا ، وتنصب الاسم وترفع الخبر، خلافًا للكوفيين ، زعموا أنَّها لا تعمل شيئًا . وشرط اسمها أنْ يكون ضميرًا محذوفًا ، وربَّما ثبت ، كقوله :

فلو أنْكِ في يوم الرخاء سألتني طلاقَكِ لم أبخل وأنتِ صديقُ

وهو مختص بالضرورة على الأصح))[32] .

فتزعيم ابن هشام في نصّه هذا وإنْ كان لا يخرج عن دلالة القول الخاطئ إلا أنَّه واهمٌ فيه؛ لأنَّه عمَّم هذا التزعيم على الكوفيين مطلقًا من دون أن يستثني الفرّاء ، وهو في تزعيمه هذا عزا للفرّاء ما ليس له ، فبعد رجوعي إلى كتابه معاني القرآن وجدت الفرّاءَ قد أجاز إعمال أنْ الخفيفَة في المضمر، كما أجازها سيبويه وجمهور النحويين ، وذلك في تفسيره سورة الحجر عند الحديث عن نون الوقاية ، بقوله :((وقد خفَّفت العرب النون من أنَّ الناصبة ، ثم أنفذوا لها نصبًا ، وهي أشد من ذا . قال الشاعر :

فلو أنْكِ في يوم الرخاء سألتني فراقَكِ لم أبخل وأنت صديق

فما رُدَّ تزويجٌ عليه شهادةٌ وما رُدَّ من حَرَار عتيقُ[33]

وقال آخر :

لقد علم الضيف والمرملون إذا أغبرَّ أُفْقٌ وهبَّت شمالًا

بأنْكَ الربيع وغيث مَرِيعٌ وقِدْمًا هناك تكونُ الثِّمالا[34]))[35].

ويعضِّد ذلك اعتراض البغدادي(ت1093ه) على تزعيم ابن هشام للكوفيين بقوله : ((وقول المصنف : إنَّ الكوفيين زعموا أنَّها لا تعمل شيئًا ، قد قال الفراء بخلافه ، وهو أدرى بمذهب أصحابه ، قال في تفسيره من سورة الحجر : وقد خَفَّفت العرب النون من أنْ الناصبة ثم أنفذوا لها عملها . وظاهره أنها تعمل مطلقًا كالمثقلة ، ونقل ابن المستوفي عنه في (شرح أبيات المفصل) أنَّه لم يسمع من العرب تخفيف أنْ وإعمالها إلا مع المكني ؛ لأنَّه لا يتبين فيه الإعراب ، فأمَّا مع الظاهر فلا ، ولكن إذا خفَّفوا رفعوا))[36] .

وقوله أيضًا : ((ومنه تعلم أنَّ نقل ابن هشام (في المغني) عن الكوفيين أنَّهم زعموا إذا خُفِّفت لا تعمل شيئًا ، غير صحيح))[37] .

– التعليق في أفعال القلوب :

التعليق في هذه الأفعال غير الإلغاء ، فالإلغاء : هو ترك العمل لفظًا ، ومعنى[38] . أمَّا التعليق : فهو ترك العمل لفظًا دون معنى ، أي : في اللفظ ، وليس في المحلِّ ؛ لاعتراض ما له صدرُ الكلام بينها وبين معموليها ، كـ (ما) النافية ، ولام الابتداء

العدد 55
20محرم 1440هـ
30 أيلول 2018م

والاستفهام ، نحو : علمتُ ما محمدٌ مسافرٌ ، وعلمتُ لمحمدٌ مسافرٌ ، وعلمتُ أيُّهم أبوك ، وعلمتُ أزيدٌ في الدار أم عمرٌو[39] . فالفعل (علم) في هذه الأمثلة مُعلَّقٌ عن العمل في اللفظ ، لا في المحلِّ ؛ لأنَّ الجملةَ بعده سدتْ مسد مفعولي (علم)[40] .

فمسألة التعليق هذه شغلت حيّزًا واسعًا في كتب النحو مِنْ حيث تعدد آراء النحويين فيها ، ولا أُريد الغوص في تفصيلات هذه المسألة عند النحويين ، فالكلام فيها يطول وأخشى أنْ يخرجنا عن موضوع بحثنا ، فجُلُّ ما يهمنا من هذه المسألة ، هل التعليق مشتملٌ على جميع أفعال (القلوب)، أو هو مقتصرٌ على بعضٍ منها ؟ والجواب كالآتي :

ذهب ابن هشام إلى أنَّ التعليق غيرُ مختصٍ بباب ظنَّ ، وإنَّما يتجاوز ذلك إلى كلِّ فعلٍ قلبي ، وذلك بقوله : ((الباب الثالث : باب التعليق : وذلك غير مختصٍ بباب(ظنَّ)، بل هو جائزٌ في كلِّ فعلٍ قلبي))[41] , كما ذهب إلى تخطئةِ ابن عصفور في أثناء تزعيمه إياه فيما عزاه إليه من أنَّ التعليق عنده مقتصرٌ على الفعلين (علم ، وظنَّ) ، بقوله : ((وزعَمَ ابن عصفور أنَّه لا يُعلَّقُ فعلٌ غيرَ (علم) و (ظنَّ) حتى يُضَمَّن معناهما))[42] .

فابنُ هشام كان واهمًا في تزعيم ابن عصفور في نصه هذا ؛ إذ إنَّ التحقيق في هذه المسألة يوصلنا إلى أنَّ ابنَ عصفور يرى أنَّ التعليق جارٍ على كلِّ فعلٍ من أفعالِ القلوب، وذلك من قوله في كتابه المقرَّب : ((ويجوز في هذه الأفعال وسائر أفعال القلوب التعليق ، وهو ترك العمل لمانعٍ . والموانع أنْ يكونَ المفعول اسم استفهام ، أو مضافًا إليه ، أو تدخل عليه همزة الاستفهام ، أو لام الابتداء ، أو ما النافية ، أو أنَّ وفي خبرها اللام ، فهذه الأشياء توجب التعليق ، أو يكون الاسم مستفهمًا عنه في المعنى ، فتكون في التعليق بالخيار))[43] . ويؤكد ذلك قوله في كتابه شرح جمل الزجاجي : ((وانفردت أفعال القلوب بالتعليق ، وهو ترك العمل لموجبٍ يمنع منه ، والمانعات أن تدخل على المفعولين همزة الاستفهام ، أو يكون المفعول بنفسه اسم استفهام ، أو مضافًا إليه اسم استفهام ، أو تدخل عليه لام الابتداء ، أو أنَّ وفي خبرها اللام ، أو ما النافية ، فهذا كلُّه لا يجوز معه إلا التعليق ، أو يكون الاسمُ مستفهمًا عنه في المعنى ، ويجوز فيه أنْ يعلَّق عنه الفعل بالنظر إلى معنى الاستفهام ، وأنْ يعمل بالنظر إلى المعنى ، فمثال دخول همزة الاستفهام عليه : علمتُ أزيدٌ في الدار أم عمرو ، ومثال كونه اسم استفهام : علمتُ أيُّهم في الدار, ومثال كونه مضافًا إلى اسم استفهام : علمت أبو أيِّهم زيدٌ))[44] . فابن

العدد 55
20محرم 1440هـ
30 أيلول 2018م

عصفور في نصيه هذين يجري التعليق على جميع أفعال القلوب ، وليس كما عزا إليه ابن هشام ، فضلاً عن ذلك فإنَّنا نراه يُضِيْفُ الفعلَ (سل) إلى قائمةِ الأفعال المعلَّقةِ ، إذ قال: ((ولا يعلَّق من غير أفعالِ القلوب إلاّ (سل) ، نحو : (سل زيدًا أبو مَنْ هو ؟) ، وذلك أنَّه سببٌ لفعلِ القلب ، ألا ترى أنَّ السؤال سببٌ من أسباب العلمِ ، فأجرى سبب مجرى المسبب))[45] . وأضاف في كتابه المقرَّب مع الفعل (سل) ، فعل الرؤية ، وذلك بقوله : ((ولم يعلَّق من غير أفعال القلوب إلا السؤال والرؤية ، من كلامهم : (سل أبو من زيدٌ) ، و(أمَا ترى أيُّ برقٍ هاهنا))[46] .

ومما تقدَّم يظهر لي أنَّ تزعيمَ ابن هشام وعزوه الاقتصار في التعليق على الفعلين(علم ، وظنَّ) إلى ابن عصفور به حاجةٌ إلى مراجعة ، لأنِّي لا أعلم علامَ استند فيما عزاه إلى ابن عصفور، فربَّما يكون قد حَمَّلَ ذلك على اقتصارِ ابن عصفور لِمَا مثَّلَ به في هذه المسألة على الفعل (علم) وحده من دون الأفعال القلبية الأخرى في كتابه (المقرَّب) ، إلاّ أنَّ ذلك لا حجَّة فيه؛ لأن كتاب (المقرَّب) من المؤلفات النحوية التي لا تميل إلى الإطالة في سرد المسائل النحوية، كما أنَّ اقتصاره على هذا الفعل؛ لأنَّه من أشهر الأفعال التي مُثِّلَتْ في هذه المسألة، فضلاً عمَّا أَضاف إليه من الأفعال غير القلبية كـ(سل)، وفعل الرؤية .

أمَّا مَنْ ذهب إلى أنَّ التعليق في هذه المسألة مقتصرٌ على الفعلين (علم ، وظنَّ)، فهو الزمخشري(ت538هـ) ، وليس ابن عصفور كما زعم ابن هشام، فبعد التحقق من هذه المسألة وجدته يقول في تعليق عملها : ((ومنها إنَّها تُعلَّق ، وذلك عند حروف الابتداء، والاستفهام، والنفي، كقولك : ظننتُ لزيدٌ منطلقٌ ، وعلمتُ أزيدٌ عندك أم عمرو وأيُّهم في الدار، وعلمتُ ما زيدٌ بمنطلقٍ، ولا يكون التعليق في غيرها))[47] . فكان على ابن هشام أنْ يوجه تزعيمه إلى الزمخشري، وليس إلى ابن عصفور، لِمَا بينته آنفًا .

وأمَّا الراجح عندنا في هذه المسألةِ ، فهو ما تبناه الدكتور فاضل السامرائي بقوله:((وهو مختصٌ بالأفعال القلبية المتصرفةِ، وقد تشاركها أفعالٌ أخر قليلة، كقوله تعالى : چ ې ې ې ى ى ئا ئا چ[48] ، و(سل أيُّهم قام) ، برفع أي ، أمَّا إذا قلت : (سل أيُّهم قام) بنصب (أي) ، فالفعلُ ليس مُعَلَّقًا))[49]

العدد 55
20محرم 1440هـ
30 أيلول 2018م

– دلالة الحرف على معنى في نفسه :

ذهب ابن هشام إلى أنّ الحرف له دلالة على معنى في غيره ، وهذا واضح حينما فصَّل القول في تقسيمه للكلام على (اسم ، وفعل ، وحرف)[50] . ثم ذكر رأيَ مَنْ ذهب إلى غير ذلك مزعِمًا إياه بقوله : ((دعوى دلالة الحرف على معنى في غيره ، وهذا وإنْ كان مشهورًا عند النحويين إلا أنَّ الشيخ بهاء الدين بن النحاس[51] نازعهم في – التعليقة – وزعم أنَّه دال على معنى في نفسه ، وتابعه المؤلف في شرح التسهيل[52] ، وهو موضع يحتاج إلى فضل نظر ليس هذا موضعه))[53] .

فهذه المسألة من المسائل التي زعَّمها ابن هشام ، وفيها أمران :

الأول : تزعيمه للنحاس (ت 698هـ) في دلالة الحرف على معنى في نفسه ، وهذا ممّا لا يرتضيه ابن هشام وأكثر النحويين ؛ إذ يرون عكس ذلك[54] . فحجة النحاس في ذلك أنَّه يرى أنَّ الحرف له موضع ، ومعنى ، فمن لا يفهم هذا المعنى ، وخوطب بهذا الحرف لا يفهم مؤدى معناه ، ومن خوطب به وهو يفهمه ، فهو يفهم منه معنىً عملا بفهمه له ، مثل (هل) للاستفهام ، ولكنَّه في الوقت نفسه يرى أنَّ المعنى المفهوم من الحرف مع غيره أتم من معناه منفردًا ، أمَّا المفهوم من الاسم والفعل في التركيب فهو المفهوم نفسه منها في الأفراد[55] .

فما ذهب إليه النَّحَّاس زعم مردود ، ولا دليل عليه ؛ وذلك بعدِّ الحرف لا يعطي معنى بحسب نفسه ، كما هو معلوم ، فإفادة معناه الذي وضع له لا تبرز إلا بانضمامه إلى غيره من الأسماء والأفعال[56] .

الأمر الثاني : دعوى ابن هشام على أنَّ مؤلف اللمحة البدرية – أبو حيان (ت 745هـ) – كان متابعًا للنحاس في دلالة الحرف على معنى في نفسه في شرحه للتسهيل وهمٌ منه ، فما وجدته في شرح التسهيل المسمى (بالتذييل والتكميل) عكس ذلك تمامًا إذ قال أبو حيان : ((وأحسن ما قيل في حد الحرف : (الحرف كلمةٌ دالةٌ على معنى في غيرها فقط) فقولنا : (كلمةٌ) جنس يشمل الاسم والفعل والحرف . وقولنا : (دالة على معنى في غيرها) احتراز من الاسم والفعل . وقولنا : (فقط) احتراز من اسماء الشرط والاستفهام ، فإنَّها تدل على معنى في غيرها ، لكنَّها مع ذلك تدل على معنى في نفسها))[57] .

فتزعيم ابن هشام وتخطئته لأبي حيان في هذه المسألة, وعزوه ما ليس له يحتاج إلى تدقيق, فكان عليه أنْ يمعنَ النظر جيدًا, ولاسيَّما أنِّي وجدت ما ينافي قول ابن هشام فيما عزاه إلى ابي حيان وفي الكتاب نفسه الذي ذكر فيه ابن هشام انَّ ابي حيان كان متابعا لبهاء الدين بن النحاس في جعل الحرف له دلالة على معنى في نفسه!

- نعت النكرة بالمعرفة :

النعت من التوابع الذي يجب أنْ يوافق متبوعه تعريفًا ، وتنكيرًا ؛ وذلك حذرًا من التدافع بين ما هو في المعنى واحد ؛ لأن في التعريف إيضاحًا وفي التنكير إبهامًا ؛ والنعت والمنعوت في المعنى واحد فتدافعا[58] وهذا ما ذهب إليه سيبويه ، إذ منع نعت المعرفة بالنكرة ، ونعت النكرة بالمعرفة ، وهذا واضح ممَّا أورده في مواضعَ عدَّة من كتابه[59] ، منها قوله : ((هذا باب مجرى نعت المعرفة عليها [...] واعلم أنَّ المعرفة لا توصف إلاّ بمعرفة ، كما أنَّ النكرة لا توصف إلاّ بنكرة))[60] ، كما أنَّه نقل عن شيخه الخليل باستجازة ذلك تارة ، وباستقباحه تارة أخرى[61] . وتابع سيبويه في ذلك جمهورُ البصريين[62] ، وجمعٌ من النحويين المتأخرين منهم : ابن يعيش(ت643هـ)[63] ، وابن مالك(ت672هـ)[64] ، وأبو حيان[65] ، وابن عقيل[66] ، والسيوطي(ت911هـ)[67] .

وذهب بعض الكوفيين إلى جواز نعت النكرة بالمعرفة ، إذا كان النعت لمدح أو ذم، واستدلُّوا على ذلك بقوله تعالى: چٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤچ[68]. فجعلوا (الذي) صفةٍ لهمزةٍ[69] .

وعُزي إلى الأخفش أنَّه أجاز نعت النكرة بالمعرفة إذا تخصصت النكرة بالوصف[70] ، وذُكِرَ أنَّه جَعَل من ذلك قوله تعالى : چۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ېچ[71] .

أمَّا ابن هشام فقد وافق مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، وعارض مَنْ ذهب إلى جواز نعت النكرة بالمعرفة، وذلك في مواضعَ عدَّة من كتابه مغني اللبيب[72] . مِنْ غير أنْ يُعبِّرَ عن الذين عارضهم بلفظ (الزَّعم)، إلا ما عُزي إلى الأخفش، فقد زعَّمَهُ مخطئًا إياه بقوله : ((والصواب في الآية الثانية[73] أنَّها على تقدير مبتدأ، وفي الآية الثالثة[74] (أنَّ (الذي) بدلٌ)، أو صفة مقطوعة بتقدير : هو، أو أذم، أو أعني، هذا هو الصواب، خلافًا لمن أجاز وصف النكرة بالمعرفة مطلقًا، ولمن أجازه بشرط وصف النكرة أولًا بنكرة، وهو قول

الأخفش، زعم أنَّ (الأوليان) صفةٌ لـ (آخران) في چڤ ڤ و چ[75] الآية لوصفهما بـ (يقومان)))[76] .

فما عزاه ابن هشام إلى الأخفش تبعًا لمن سبقه من النحاة بعيدٌ عن الصواب، فبعد رجوعي إلى كتابه (معاني القرآن) وجدته يرى غيرَ ما عُزي إليه تمامًا في هذه المسألة , وأنَّ ابن هشام واهمٌ فيما عزاه إليه ، إذ قال الأخفش تعقيبًا على الآية الكريمة : چڤ ڤ و و ڤ ڤ ى ىچ[77] : ((وقال بعضهم : (الأَولَيانِ) ؛ وبها نَقرأُ[78] ؛ لأنَّه حيث قال : چڤ و و ڤ ڤ ىچ[79]؛ كان كأنَّه قد حَدَّهُما حتى صارا كالمعرفة في المعنى ، فقال : (الأوليان) ، فأجرى المعرفة عليهما بَدَلًا، ومثل هذا مما يجري على المعنى كثيرٌ، [قال الراجز] :

عليَّ يـومَ تملِك الأُمُـورَا صَوْمَ شهورٍ وَجَبَتْ نُذُورًا
وبدنًا مُقَلَّدًا مَنْحُورًا[80]

فَجَعَله على : (أوجب) ؛ لأنَّه في معنى : (قد وجَبَ)))[81] .

إذن فتزعيم ابن هشام للأخفش في هذه المسألة بالتخطئةِ وهْمٌ منه ، وجانب فيه الصواب؛ لأنَّ الأخفش لم يجعل (الأوليان) صفةً لـ (آخران) ، كما ذكر ذلك ابنُ هشام، إذ إنَّ الأخفش لم يذكر لفظ النعت عند إعرابه وتفسيره لهذه الآية ، وإنَّما جعل (الأوليان) بدلًا من (آخران) ، وهذا ما أشار إليه الطبري(ت310هـ) عند تفسيره لهذه الآية، ولكنْ من غير أنْ يعزوَ ذلك إلى الأخفش صراحةً[82] , ويبدو أنَّ ابنَ هشام نقل الرأي المعزو إلى الأخفش ممن سبقه من النحاة من غير أنْ يمعن النظر جيدًا في كتاب الأخفش (معاني القرآن), وهذا سببٌ رئيسٌ في وهمِ ابنِ هشام, بل هو سببُ وهمِ اغلب النحويين الذين عزوا إلى الأخفش جواز نعت النكرة بالمعرفة اذا خُصصت .

- هل بمعنى قد :

(هل) حرف استفهام لا محل له من الاعراب , وقد تأتي بمعان أخر غير الاستفهام منها أنها تكون بمعنى قد[83] , وهذا المعنى مختلف فيه, فقد ذهب سيبويه[84] , وبعض النحويين والمفسرين[85] إلى أنَّ (هل) بمنزلة (قد) وأنها تكون مسبوقة بالألف نحو: (أهل) وتُركت الألف ؛ لأنّ (هل) لا تقع إلاّ في الاستفهام, واحتجوا على ذلك بتفسير ابن

عباس، وقتادة (117هـ)،وأبي عبيدة(ت 209هـ) ، وابن قتيبة (276هـ)[86] ،في تفسير قوله تعالى: چۈ ۇ ۆ ۆ و و ۉچ[87] . إذ قالوا : ((هل أتى)) بمعنى : (قد أتى) . وكذلك استدلوا بقول الشاعر:

سَائِلْ فوارسَ يربوعٍ بشدَّتِنا أَهل رأونا بسفحِ القاعِ ذي الأكمِ[88]

والتقدير فيه أقد رأونا ، ويدل على ذلك دخول الهمزة عليها[89] .

وذهب الزمخشري إلى أنْ (هل) بمعنى قد أبدًا ، قال بعد تفسيره قوله تعالى : چۈ ۇ ۆ ۆ و و ۉچ : ((هل بمعنى (قد) في الاستفهام خاصة ، والأصل : أهل ، بدليل قوله : (أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم) ، فالمعنى : قد أتى ؟ على التقرير والتقريب جميعًا، أي : (أتى على الإنسان زمانٌ قريب حينٌ من الدهر لم يكن فيه شيئًا مذكورًا) أي : كان شيئًا منسيًا غير مذكور))[90] .

وقال في المفصَّل : ((وعند سيبويه أنَّ هل بمعنى قد إلا أنَّهم تركوا الألف قبلها ؛ لأنَّها لا تقع إلا في الاستفهام ، وقد جاء دخولها عليه في قوله :

سَائِلْ فوارس يربوع بشدَّتنا أَهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم))[91]

ومذهب الزمخشري هذا وافقه فيه السكاكي (626هـ)[92] ، وابن الحاجب[93] .

وذهب آخرون منهم ابن يعيش[94] , وابو حيان[95] إلى أنَّ (هل) لا تكون بمعنى(قد) أصلًا , وتابعهم في ذلك ابنُ هشام مزعِّمًا الزمخشري في إثباته معنى القدية لـ (هل) أبدًا ، بعد ذكره مذهب سيبويه وأصحابه ، والمفسرين الذين أجازوا مجيء هل بمعنى (قد)، بقوله : ((وبالغ الزمخشري فزعم أنَّها أبدًا بمعنى (قد) ، وأنَّ الاستفهام إنَّما هو مستفادٌ من همزةٍ مقدَّرةٍ معها ، ونقله في المفصَّل عن سيبويه ، فقال : ((وعند سيبويه أنَّ(هل) بمعنى (قد) إلا أنَّهم تركوا الألف قبلها؛ لأنَّها لا تقع إلا في الاستفهام))[96] ، ولو كان كما زعم لم تدخلْ إلا على الفعل كقد , ولم أرَ في كتاب سيبويه رحمه الله ما نقله ، إنَّما قال في باب عدَّة ما يكون عليه الكلم ما نصه : ((وهل وهي للاستفهام)) ولم يزد على ذلك))[97] .

فإطلاق ابن هشام لفظ (الزَّعم) على قول الزمخشري كان من قبيل القول الخاطئ ؛ لعدم قبوله ما ذهب إليه الزمخشري ، ويتضح ذلك من قوله في نصه المذكور آنفًا : ((ولو

العدد 55
20محرم 1440هـ
30 أيلول 2018م

كان كما زعم لم تدخل إلا على الفعل كقد)) . إلا أنَّ تزعيمه هذا فيه نظر; ويكمن ذلك من جانبين :

الأول : أنَّه لم يزعِم ويردُّ ما ذهب إليه سيبويه ومَنْ وافقه من النحويين والمفسرين السابقين واللاحقين له ، الذين أجازوا مجيء هل بمعنى قد ، كما فعل ذلك مع الزمخشري. فهو لم يرتضِ أيضًا ما ذهبوا إليه . فلماذا لم يزعِمهم ؟ هذا من ناحية ، ومن ناحية أُخرى ، أنَّه خص تزعيمه المذكور آنفًا بالزمخشري فقط مع أنَّ هناك من النحويين من وافقه فيما ذهب إليه ، كالسكاكي ، وابن الحاجب ، ولكنَّه لم يشركهما معه في تزعيمه هذا .

والجانب الثاني : أنَّه ذكر أنَّ الزمخشري عزا إلى سيبويه ما ليس له ، من خلال إنكاره ما نقله الزمخشري عن سيبويه في المفصل بقوله : ((ولم أرَ في كتاب سيبويه رحمه الله ما نقله ,...))[98] وفي الحقيقة أنَّ ابن هشام وَاهِمٌ في إنكاره هذا على الزمخشري ، وأنَّ الزمخشري هو المصيب ؛ لأنّ هناك نصين لسيبويه في هذه المسألة يثبتان صحة ما نقله الزمخشري عنه ، الأول يقول فيه : ((وكذلك هل إنَّما تكون بمنزلة قد ، ولكنَّهم تركوا الألف إذ كانت هل لا تقع إلا في الاستفهام))[99] , وهذا النص ذكره الزمخشري في المفصل ؛ إلا أنَّه فهم كلام سيبويه على ظاهره[100] ، ويدلُّ على ذلك قول المرادي (ت 749هـ) :((وفي كلام سيبويه ما يوهم ذلك وهو بعيد))[101] .

والآخر قول سيبويه : ((وتقول : أم هل ، فإنَّما هي بمنزلة قد ، ولكنهم تركوا الألف استغناء ، إذ كان هذا الكلام لا يقع إلا في الاستفهام))[102] وعقَّب الدماميني (828هـ) على إنكار ابن هشام ذلك عن الزمخشري قائلًا : ((لا يلزم من عدم رؤيته هو لذلك عدم وقوعه ، وما نقله عن سيبويه مسطور في كتابه ، كما ذكره عنه))[103] . كما عقَّب عليه أيضًا من المعاصرين الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة بقوله : ((وقد خُفي هذا على ابن هشام))[104] .

ولابن هشام رأيٌ آخر في هذه المسألة ، أشار فيه إلى مناسبة (هل) لـ (قد) في أثناء حديثه عن اختلاف هل عن همزة الاستفهام ، قال فيه : ((وهل بمناسبة قد نحو : (هل أتاك)))[105] .

العدد 55
20محرم 1440هـ
30 أيلول 2018م

فرأي ابن هشام هذا يخالف ما ذهب إليه في كتابه مغني اللبيب ، إلا أنَّه فيما يبدو لم يستقر عليه ، وإنما استقرَّ على رأيه الذي ذكره في كتابه مغني اللبيب ؛ لأنَّه آخر ما أُلف، وفيه اكتمل نضجه الفكري .

الخاتمة

البحثُ هذا أماط اللثام عن مسائلَ وَهِمَ ابنُ هشام في عزوها إلى النحويين من خلال تزعيمه إياهم بالتخطئة , مبيّنًا وَهْمَ ذلك العزو بالرجوع إلى مظانهم النحوية وبالتفصيل الذي أوردتُهُ , وبيّن أيضًا وَهْمَه في عزو بعض المسائل إلى نحويين قالوا بضدِ ما عُزِي إليهم , وخُفِي عليه أنَّ من قال بذلك نحويون آخرون, كما هو الحال في مسألة التعليق في أفعال القلوب , إذ عَزى الى ابنِ عصفور أنَّ التعليقَ عنده فقط في الفعلين (علم , وظن), والتحقيق في ذلك يوصلنا إلى أنَّ ابنَ عصفور يجري التعليق على جميع أفعال القلوب , وفي الحقيقة أنَّ من جعل التعليق مقتصرا على الفعلين (علم وظن) هو الزمخشري , وخفي ذلك على ابن هشام , كما أنَّ دلالة الزعم لدية لم تكنْ بمعنى واحد , إذ كانت تدل على معنى الخطأ والصواب , والذي يفصح عن معناها هو سياق الكلام الذي يسوقه في أثناء عرضه للمسائل النحوية بقبول الرأي أو رفضه , وأيضا موقفه تجاه المسألة النحوية كما هو الحال في مسألة (أقسام الفعل) إذ كان الزعمُ بمعنى الخطأ والصواب في نصين مختلفين , والذي أعرب عن دلالتهما هو موقفه النحوي تجاه تلك المسألة , وفي الختام أوصي الباحثين إلى عمل مشروع بحثٍ يشتمل على دراسةٍ تأصيليةٍ لأوهام النحويين .

العدد 55

20محرم 1440هـ

30 أيلول 2018م

الهوامش

([1]) لسان العرب : مادة (وهم) : 12 / 643 .

(2) ينظر : الوهم في نسبة الآراء النحوية الى الكوفيين في ضوء كتب الخلاف النحوي : 13

([3]) الوهم في نسبة الآراء النحوية الى الكوفيين في ضوء كتب الخلاف النحوي : 13 , نقلا عن : ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والصرفية , للسيد رزق الطويل : 72 .

([4]) ينظر : العين : مادة (زعم) : 364/1-365 , و جمهرة اللغة : مادة (زَعَمَ) : 453/1 , و لسان العرب: مادة (زعم) : 264/12 , وتاج العروس : مادة (زعم) : 312/32 .

([5]) ينظر : ظاهرة الزعم النحوي عند ابي حيان الأندلسي : 5 – 8 .

([6]) ينظر : المصدر نفسه : 8 – 13 .

([7]) المصدر نفسه : 11 – 12 .

([8]) ينظر : المصدر نفسه : 13 .

(9) ينظر : الكتاب : 12/1 ، والمقتضب : 2/2 ، وأسرار العربية : 33-34 ، وشرح المفصل (لابن يعيش) : 94/40 ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي : 224 ، وشرح التسهيل (لابن مالك) : 15/1-16 ، وهمع الهوامع : 15/1 ، ومدرسة الكوفة ومنهجها في النحو : 337-338 .

(10) ينظر : معاني القرآن (للفراء) : 469/1 ، وشرح المفصل (ابن يعيش) : 294/4 ، والتذييل والتكميل : 67/1 ، وارتشاف الضرب : 2027 ، وشرح اللمحة البدرية (لابن هشام) : 258/2-259 ، وهمع الهوامع : 15/1، ومدرسة الكوفة ومنهجها في النحو : 237-238 .

(11) ينظر : معاني القرآن (للفراء) : 195/1 ، ومدرسة الكوفة ومنهجها في النحو : 238-241 .

(12) شرح اللمحة البدرية (لابن هشام) : 258/2-259 .

(13) لم أعثر على قائله . ينظر : الإنصاف : 525/2/م72 ، والتصريح بمضمون التوضيح : 51/1 ، وشرح أبيات مغني اللبيب : 344/4 .

(14) سورة يونس : من الآية 58 ، وينظر القراءة في : النشر في القراءات العشر : 285/2 ، والحجة في القراءات السبع : 182/1 ، والكشاف : 336/2 ، والمحتسب : 313/1 ، والخصائص : 300/2 ، والبحر المحيط : 170/5 .

(15) لم أعثر عليه في كتب الحديث المتوافرة لدي، ولكنَّه ورد في كتب التفسير ، وكتب النحو : ينظر : الكشاف : 336/2 ، والبحر المحيط : 170/5 ، والإنصاف : 525/2/م72 ، وشرح المفصل (لابن يعيش) : 293/4 ، وهمع الهوامع : 308/4 .

(16) مغني اللبيب : 236/3-239 .

(17) معاني القرآن (للأخفش) : 375/1 .

(18) ينظر : الجنى الداني : 217 .

(19) ينظر : همع الهوامع: 184/2 , وظاهرة الزعم النحوي عند أبي حيان الأندلسي : 195 .

([20]) ينظر : السبعة في القراءات : 1 / 453 , والحجة للقراء السبعة : 5 / 314-315 .

([21]) سورة النور: من الآية 9 .

(22) ينظر : شرح الجمل (لابن عصفور) : 436/1 .

(23) ينظر : همع الهوامع : 184/2 .

(24) ينظر : الكتاب : 137/2 ، 74/3 ، 163 .

(25) ينظر : شرح المفصل (لابن يعيش) : 549/4 ، وشرح التسهيل (لابن مالك) : 40/2-41 ، والجنى الداني : 217-218 ، وهمع الهوامع : 184/2-185 .

(26) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : 189/2 ، وشرح الكافية (للرضي) : 464/2 ، 468-469 ، 368/4 .

(27) ينظر : المقرب : 110/1 .

(28) ينظر : شرح ابن عقيل : 383/1 .

(29) ينظر : الكتاب : 165/3-166 ، والتذييل والتكميل : 160/5 ، وارتشاف الضرب : 1276 ، وهمع الهوامع : 184/2 .

(30) ينظر : التذييل والتكميل : 161/5 ، وارتشاف الضرب : 1275 ، والجنى الداني : 219/1 ، ومغني اللبيب : 189/1 ، وهمع الهوامع : 184/2 .

(31) ديوانه : 916 ، وينظر : مغني اللبيب : 188/1، وشرح أبيات مغني اللبيب : 144/1 .

(32) مغني اللبيب : 188/1-190 .

(33) قائله مجهول ، ينظر : معاني القرآن (للفراء) : 90/2 ، ومغني اللبيب : 189/1 ، وشرح ابن عقيل : 384/1 .

(34) وهما لجنوب أخت عمرو ذي الكلب ، ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب : 148/1-150 .

(35) معاني القرآن (للفراء) : 90/2 .

(36) شرح أبيات مغني اللبيب : 148/1 .

(37) خزانة الأدب : 427/5 .

(38) ينظر : شرح ابن عقيل : 45/2 .

(39) ينظر : شرح الجمل (لابن عصفور) : 319/1-320 ، والمقرَّب : 119/1-120 ، وارتشاف الضرب : 2116-2117 ، وشرح ابن عقيل : 44/2-45 ، ومعاني النحو : 32/2 .

(40) ينظر : مغني اللبيب : 187/5 .

(41) المصدر نفسه : 187/5 .

(42) المصدر نفسه : 187/5 .

(43) المقرَّب : 119/1-120 .

(44) شرح الجمل (لابن عصفور) : 319/1-320 .

(45) المصدر نفسه : 320/1 .

(46) المقرَّب : 120/1 .

(47) المفصَّل : 347-348 .

(48) سورة الكهف : من الآية 19 .

(49) معاني النحو : 32/2 .

(50) ينظر : شرح اللمحة البدرية : 213/1 ، وشرح شذور الذهب : 35.

(51) محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الإمام أبو عبد الله بهاء الدين ابن النحاس الحلبي ، ولد سنة (627هـ) و توفي سنة (698هـ) أحد شيوخ أبي حيان الأندلسي ، وشيخ الديار المصرية، ولم يصنف شيئًا إلا ما أملاه شرحًا لكتاب (المقرب) . ينظر : بغية الوعاة : 13/1-14 .

(52) وهو التذييل والتكميل على شرح التسهيل لابن مالك ومؤلفه أبو حيان الأندلسي .

(53) شرح اللمحة البدرية : 214/1-215 .

(54) ينظر : شرح شذور الذهب : 35 ، وهمع الهوامع : 8/1 .

(55) ينظر : التعليقة (للنحاس) : 61 ، وهمع الهوامع : 8/1 ، وشرح اللمحة البدرية: 215/1 (حاشية المحقق) .

(56) ينظر : شرح اللمحة البدرية : 215/1-216 (حاشية المحقق) .

(57) التذييل والتكميل : 50/1 .

(58) ينظر : همع الهوامع : 172/5 .

(59) ينظر : الكتاب : 6/2 ، 7 ، 59 ، 112-113 ، 229 .

(60) المصدر نفسه : 5/2-6 .

(61) ينظر : المصدر نفسه : 361/1 ، 120/2-121 .

(62) ينظر : ارتشاف الضرب : 1909 .

(63) ينظر : شرح المفصل (ابن يعيش) : 244/2 .

(64) شرح التسهيل (ابن مالك) : 316/3 .

(65) ينظر : ارتشاف الضرب : 1909 .

(66) ينظر : المساعد : 402/2 ، 413 .

(67) ينظر : همع الهوامع : 172/5 .

(68) سورة الهمزة : 1-2 .

(69) ينظر : شرح الكافية (للرضي) : 307/2 ، وارتشاف الضرب : 1908 ، والمساعد : 402/2 ، وهمع الهوامع : 172/5 .

(70) ينظر : شرح الكافية (للرضي) : 307/2 ، وارتشاف الضرب : 1908 ، ومغني اللبيب : 195/6 ، والمساعد : 402/2 ، وهمع الهوامع : 172/2-173 .

(71) سورة المائدة : من الآية 107 .

(72) ينظر : مغني اللبيب : 190/6-196 .

(73) الآية : چڤ ڤ ڤ ڤ ڦ ڦ ڦ ڦ ڄ ڄ ڄچ،سورة آل عمران : من الآية : 64.

(74) الآية : چٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤچ ، سورة الهمزة : 1-2 .

(75) سورة المائدة : من الآية 107 .

(76) مغني اللبيب : 194/6-195 .

(77) سورة المائدة : من الآية 107 .

(78) هذه قراءة النص المصحفي , وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة (الأوَّلينَ) جمعًا , ينظر: السبعة في القراءات : 248 , والحجة للقراء السبعة : 3 / 260 .

(79) سورة المائدة : من الآية 107 .

(80) لم أعثر عليه : ينظر : معاني القرآن (للأخفش) : 290 ، وجامع البيان في تأويل القرآن : 198/11 .

(81) معاني القرآن (للأخفش) : 290/1-291 .

(82) ينظر : جامع البيان في تأويل القرآن: 198/11 .

(83) ينظر : الجنى الداني : 343-344 ، ومغني اللبيب : 335/4 .

(84) ينظر : الكتاب : 99/1-100 , 3 /189 .

(85) ينظر : معاني القرآن (للفراء) : 213/3 ، ومجاز القرآن : 279/2 , والمقتضب : 181/1-182 ، 3/ 289 , وشرح التسهيل (لابن مالك) : 109/4 , وارتشاف الضرب : 2365 ، والجنى الداني : 344 ، ومغني اللبيب : 335/4 .

(86) ينظر : مجاز القرآن : 279/2 ، وتأويل مشكل القرآن : 538 ، والبحر المحيط : 385/8 ، ومغني اللبيب : 335/4 .

(87) سورة الإنسان : من الآية 1 .

(88) البيت لزيد الخيل الطائي الصحابي ، وهو من شواهد المقتضب ، ينظر : المقتضب : 182/1 ، وارتشاف الضرب : 2365 ، والجنى الداني : 344 ، ومغني اللبيب : 336/4 ، وشرح أبيات مغني اللبيب : 67/6 ، 72 , وله روايةٌ أُخرى ستأتي بعد قليل .

(89) ينظر : الجنى الداني : 344 .

(90) الكشاف : 666/4 .

(91) المفصل : 437 .

العدد 55
20محرم 1440هـ
30 أيلول 2018م

(92) ينظر : مفتاح العلوم : 274 .
(93) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : 240/2 .
(94) ينظر : شرح المفصل (لابن يعيش) : 102/5 .
(95) ينظر : ارتشاف الضرب : 2364-2365 , والبحر المحيط : 215/6 .
(96) المفصل : 437 .
(97) مغني اللبيب : 336/4-338 .
(98) المصدر نفسه : 337/4 .
(99) الكتاب : 189/3 .
(100) ينظر : ردود ابن هشام الأنصاري على النحاة : 80 .
(101) الجنى الداني : 345 .
(102) الكتاب : 99/1-100 .
(103) حاشية الشمني : 103/2 ، وينظر : مغني اللبيب : 337/4 (حاشية المحقق) .
(104) دراسات لأسلوب القرآن الكريم : 479/3 ، وينظر : مغني اللبيب : 337/4 (حاشية رقم 5) .
(105) الجامع الصغير في النحو : 213 .

المصادر والمراجع

/ إرتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي (ت 745هـ) ، تح : الدكتور رجب عثمان محمد والدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، ط1 ، 1418هـ – 1998م .

/ أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري (ت 577هـ) ، تح : محمد بهجة البيطار ، المجمع العلمي العربي بدمشق ، (د.ط) ، (د.ت) .

/ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنباري ، تح : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ، مصر ، ط4 ، 1380هـ – 1961م .

/ الإيضاح في شرح المفصَّل ، لابن الحاجب (ت 646هـ) ، تح : الدكتور موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ، (د.ط) ، 1402هـ – 1982م .

/ البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، تح : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض , دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1413هـ – 1993م .

/ البسيط في شرح جمل الزجاجي ، لابن أبي الربيع (ت 688هـ) ، تح : الدكتور عيَّاد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت – لبنان ، ط1 ، 1407هـ – 1996م .

العدد 55
20محرم 1440هـ
30 أيلول 2018م

/ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لجلال الدين السيوطي ، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر ، ط2 ، 1399هـ - 1979م .

/ تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة الدينوري ، تح : السيد أحمد صقر ، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، ط2 ، 1393هـ - 1973م .

/ تاج العروس من جواهر القاموس ، للزَّبِيدي (ت 1205هـ) ، تح : عبد الكريم العزباوي ، التراث العربي ، الكويت ، ط1 ، 1412هـ - 2000م .

/ التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي ، تح : الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم - دمشق , ط1 ، 1419هـ - 1998م .

/ التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، للشيخ خالد الأزهري (ت 905هـ) ، تح : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط1 ، 1421هـ - 2000م .

/ التعليقة على المقرَّب ، لأبي عبد الله بهاء الدين ابن النَّحَّاس الحلبي(ت 698هـ)، تح : الدكتور جميل عبد الله عويضة ، وزارة الثقافة ، عمان - الأردن ،(د.ط) ، 2004م .

/ الجامع الصغير في النحو ، لابن هشام الأنصاري ، تح : أحمد محمود الهرميل ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، (د.ط) ، 1400هـ - 1980م .

/ جامع البيان في تأويل القرآن ، لمحمد بن جرير الطبري (ت 310هـ) ، تح : أحمد محمد شاكر ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط1 ، 1420هـ - 2000م .

/ جمهرة اللغة ، لابن دريد (ت 321هـ) ، تح : رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط1 ، 1987م .

/ الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، تح : الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط1 ، 1413هـ - 1992م .

/ حاشية الشمنِّي المساة (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام) ، للإمام تقي الدين أحمد بن محمَّد الشمنِّي ، المطبعة البهية ، مصر ، (د.ط) ، 1305هـ .

/ الحجَّة للقراء السبعة ، لأبي علي الفارسي ، تح : بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجابي ، وراجعه ودققه : عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق ، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ط2 ، 1413هـ - 1993م .

/ الحجَّة في القراءات السبع ، للحسين بن أحمد بن خالويه أبي عبد الله (ت 370هـ) ، تح : د.عبد العال سالم مُكرِم ، دار الشروق ، بيروت ، ط4 ، 1401هـ .

/ خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب ، لعبد القادر البغدادي ، تح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط4 ، 1418هـ - 1997م .

/ الخصائص ، لأبي الفتح ابن جنّي ، تح : محمد علي النجَّار ، دار الكتب المصرية ، (د.ط) ، (د.ت) .

/ دراسات لأسلوب القرآن الكريم، للشيخ محمد عبد الخالق عضيمة (ت 1404هـ)، دار الحديث ، القاهرة ، (د.ط) ، (د.ت) .

/ ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب (ت245هـ)، تح : الدكتور نعمان محمد أمين طه ، دار المعارف ، القاهرة ، 1969-1971 .

/ ردود ابن هشام الأنصاري على النحاة ، لعصام مصطفى يوسف آل عبد الواحد ، مؤسسة المختار ، القاهرة ، (د.ط) ، (د.ت) .

/ السبعة في القراءات ، لأحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت 324هـ) ، تح : الدكتور شوقي ضيف ، دار المعارف، مصر ، ط2 ، 1400هـ .

/ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لبهاء الدين عبدالله بن عقيل (ت 769هـ) ، تحق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، القاهرة ، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحَّار وشركاه، ط20، 1400هـ - 1980م .

/ شرح أبيات مغني اللبيب ، لعبد القادر البغدادي ، تح : عبد العزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق ، دار المأمون للتراث ، بيروت ، ط2 ، 1407هـ - 1988م .

/ شرح التسهيل ، لابن مالك ، تح : الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة والنشر، القاهرة ، ط1 ، 1410هـ - 1990م.

/ شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور (ت 669هـ) ، تح : الدكتور صاحب أبو جناح ، دار الكتب للطباعة والنشر, جامعة الموصل ، 1400هـ-1980م,1402هـ-1982م.

/ شرح الرضي على الكافية ، لرضي الدين الأُستراباذي (ت 686هـ) ، تح : يوسف حسن عمر ، منشورات قاريونس ، بنغازي ، ط2 ، 1996م .

/ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام الأنصاري ، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب ، لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، (د.ط) ، (د.ت) .

/ شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية ، لابن هشام الأنصاري ، تح : الدكتور هادي نهر ، مطبعة الجامعة المستنصرية ، بغداد ، (د.ط) ، 1397هـ - 1977م .

/ شرح المفصَّل ، لابن يعيش (ت 643هـ) ، تح : الدكتور أميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط1 ، 1422هـ - 2001م .

/ ظاهرة التوهم في الدراسات النحوية والصرفية , للسيد رزق الطويل : 72 /
مقالة منشورة في (مجلة معهد اللغة العربية) العدد الاول , 1402 - 1403 هـ .

/ ظاهرة الزعم النحوي عند أبي حيان لأندلسي (مهدي خزعل مغير شهاب الزهيري) , رسالة ماجستير , كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة ديالى , 1436هـ – 2014 م .

/ العين ، للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) ، تح : الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي ، دار الرشيد ، بغداد ، (د.ط) ، 1980م – 1985م .

/ الكتاب ، لسيبويه (ت 180هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3 ، 1408هـ – 1988م .

/ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري (ت 538هـ)، تح : عبد الرزاق مهدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط1 ، 2001م .

/ لسان العرب ، لمحمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور (ت 711هـ) ، دار صادر ، بيروت ، ط3 ، 1414هـ .

/ مجاز القرآن ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت 209هـ) ، تح : محمد فؤاد سزگين ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، (د.ط) ، 1381هـ .

/ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح بن جني ، تح : علي النجدي ناصف ، والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، والدكتور عبد الحليم النجَّار ، مطابع الأهرام ، القاهرة ، (د.ط) ، 1415هـ – 1994م .

/ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو , للدكتور مهدي المخزومي (ت 1993هـ) ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط2، 1377هـ – 1958م .

/ المساعد على تسهيل الفوائد ، لبهاء الدين عبدالله بن عقيل ، تح : د.محمد كامل بركات ، دار الفكر بدمشق ، (د.ط) ، 1400هـ – 1980م .

/ معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى الفراء (ت 207هـ) ، تح: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجَّار ، عالم الكتب ، بيروت ، ط3 ، 1408هـ – 1988م .

/ معاني القرآن (للأخفش) الأوسط (ت 215هـ) ، تح : هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط1 ، 1411هـ – 1990م .

/ معاني النحو ، للدكتور فاضل صالح السامرائي ، شركة العاتك لصناعة الكتاب ، القاهرة ، ط2 ، 1423هـ – 2003م .

/ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، تح : الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب ، السلسلة التراثية للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, الكويت، 2000م.

/ مفتاح العلوم ، للسكاكي (ت 626هـ) ، تح : أكرم عثمان يوسف ، مطبعة دار الرسالة ، بغداد ، ط1 ، 1402هـ – 1982م .

/ المفصَّل في صنعة الإعراب ، للزمخشري ، تح : الدكتور علي بو ملحم ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ط1 ، 1993م .

/ المقتضب ، لأبي العباس المبرِّد ، تح : محمد عبد الخالق عضيمة (ت1404ه) ,القاهرة ، (د.ط) ، 1415ه – 1994م .

/ المقرَّب ، لابن عصفور ، تح : أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، (د.ن)، ط1 ، 1392ه – 1972م .

/ النشر في القراءات العشر ، لشمس الدين أبي الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (ت 833ه) ، تح : علي محمد الضباع (ت 1380ه) ، المطبعة التجارية الكبرى (تصوير دار الكتب العلمية) ، (د.ط) ، (د.ت) .

/ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين السيوطي ، تح : الدكتور عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، (د.ط) ، 1413ه – 1992م .

/ الوهم في نسبة الآراء النحوية إلى الكوفيين في ضوء كتب الخلاف النحوي ، بشرى عبد المهدي إبراهيم التميمي ، (رسالة ماجستير) ، كلية التربية – جامعة ديالى ، 1429ه – 2008م.

Abstract

This research shows the ways of Ibn Hisham's illusion to grammarians; when he attributed the opinions of a number of grammarians during his presentation of grammatical issues after referring to the main sources that belong to those grammarians. We found that Ibn Hisham had been cheated by those opinions . Furthermore, explain the terms of illusion and pretext in language and idiom. Perhaps the most prominent result in this research that it worked to achieve those issues .After referring to their original sources and explain Ibn Hisham's illusions in those issues.

العدد 55

20محرم 1440هـ

30 أيلول 2018م